

بحار الأنوار

[37] وأما ثانياً فبأنه على تقدير تسليم تحقق الاجماع والعلم في تلك الازمنة فلا يتحقق

ذلك إلا في قليل من المسائل، فكيف يحصل تحفظهم عن الخطاء بذلك؟ وأما ثالثاً فبأنه لا يخفى على عاقل أن الظاهر من الآية أن المأمورين بالكون غير من امروا بالكون معهم، وعلى ما ذكره يلزم اتحادهما. وأما رابعاً فبأن المراد بالصادق إما الصادق في الجملة فهو يصدق على جميع المسلمين، فإنهم صادقون في كلمة التوحيد لا محالة، أوفي جميع الاقوال، والاول لا يمكن أن يكون مراداً لانه يلزم أن يكونوا مأمورين باتباع كل من آحاد المسلمين كما هو الظاهر من عموم الجمع المحلى باللام، فتعين الثاني وهو لازم العصمة، وأما الذي اختاره من إطلاق الصادقين على المجموع من حيث المجموع من جهة أنهم من حيث الاجتماع ليسوا بكاذبين فهذا احتمال لا يجوزه كردي لم يأنس بكلام العرب قط. وأما خامساً فبأن تمسكه في نفي ما يدعيه الشيعة في معرفة الامام لا يخفى سخافته، إذ كل جاهل وضال ومبتدع في الدين يمكن أن يتمسك بهذا في عدم وجوب اختيار الحق، والتزام الشرائع، فليهود أن يقولوا: لو كان محمد صلى الله عليه وآله نبياً لكنا عالمين بنبوته، ولكننا نعلم ضرورة أنا غير عالمين به، وكذا سائر فرق الكفر والضلالة، وليس ذلك إلا لتعصيمهم ومعانديتهم وتقصيرهم في طلب الحق، ولو رفعوا أغشية العصبية عن أبصارهم ونظروا في دلائل إمامتهم ومعجزاتهم ومحاسن أخلاقهم وأطوارهم لا بصروا ما هو الحق في كل باب، ولم يبق لهم شك ولا ارتياب، وكفى بهذه الآية على ما قرر الكلام فيها دليلاً على لزوم الامام في كل عصر وزمان. 11 - ما: بإسناد أخي دعبل عن الرضا عن آبائه عن علي صلوات الله عليهم في قوله تعالى: (فمن أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق إذ جاءه) قال: الصدق ولايتنا أهل البيت (1). ق: عن أمير المؤمنين عليه السلام مثله (2). (1) امالي ابن الشيخ: 232. والاية في الزمر: 32. (2) مناقب آل ابي طالب 2: 288.